الفلسطيني المعتقل يدان قبل محاكمته والجندي القاتل يتخفى تحت ظل حصانة الجيش

اغلبية الفلسطينيين معتقلون داخل اسرائيل وليس في ارض محتلة خلافا للاسطورة المفبركة

■ في شارع جابوتنسكي في القدس، قبالة بيت رئيس الدولة، علقت لافتة غير كبيرة على بوابة مغلقة، ومن خلفها بناية كبيرة وحديقة: «المحكمة العسكرية العليا للانتداب البريطاني كانت في هذا المكان الذي جرت فيه محاكمات مقاتلي التنظيمات العبرية السرية – الهاغاناة، الايتسل وليحي». بلدية القدس هي التي وضعت هذه اللافتة التي جاء فيها ايضا: «مناضلو التنظيمات السرية رفضوا الاعتراف بصلاحية المحكمة بالبت في مصيرهم وطالبوا باعتبارهم أسرى حرب».

رئيس البرلمان الفلسطيني عزيز الدويك، الذي قامت قوة عسكرية اسرائيلية باعتقاله قبل اسبوعين رفض هو الآخر الاعتراف بصلاحية المحكمة العسكرية الاسرائيلية بالبت في أمره. نفس الشيء صدر عن المعتقلين الأخيرين وهما ناصر الدين الشاعر، وزير التعليم الفلسطيني، ونائب رئيس الحكومة، ومحمود الرمحي أمين سر البرلمان الفلسطيني اللذان اعتقلا في يومي السبت والأحد. الفلسطينيون، بالمناسبة، توقفوا عن استخدام كلمة «اعتقال» واستبدلوها بـ«الاختطاف».

المعتقلون/ المختطفون الثلاثة ينضمون الى عشرة آلاف سجين ومحتجز فلسطيني. ومثلما كان مقاتلو التنظيمات السرية العبرية يعتبرون أنفسهم أسرى حرب من دون علاقة بأعمالهم (قتل جنود بريطانيين ومواطنين عرب)، يطالب بعض الفلسطينيين بالاعتراف بسجنائهم كأسرى حرب. البعض الآخر يفضل اعتبارهم سجناء سياسيين. لندع التعريفات والتوصيفات جانبا، فاسرائيل من الأصل هي التي تتلاعب بالتعريفات وفقا لرغباتها باعتبارها قوة احتلالية.

في يوم الاحد، في الساعة الرابعة والنصف فجرا، أطلق الجنود الاسرائيليون النار على العامل جلال عودة فأردوه قتيلا وأصابوا ثلاثة مواطنين فلسطينيين آخرين. هذا حدث على مسافة غير بعيدة من حاجز حوارة جنوبي نابلس. «ساحة الجريمة»، كما جاء في الصحف الفلسطينية. شبان فلسطينيون سافروا في سيارة عبر الطرق الالتفافية حول الحواجز، ذلك لأن الجيش يحظر على الشبان دون سن 32 سنة الخروج من نابلس منذ عدة اسابيع. ولكن الناس بحاجة الى مصدر رزق، والآلاف يبحثون عن طرق خفية والتفافية. ولكن ما يتبين هو أن هذه المخالفة تستحق الموت. الجنود تصرفوا كقضاة ومدعين عامين ومنفذين. حسب قوانين الاحتلال ونظمه، لا يمكن اعتبار الجنود الذين يقتلون المدنيين الفلسطينيين مجرمين ومشبوهين أو متهمين أو مُدانين اطلاقا. كما أن قائد اللواء الذي يحدد عمر المسموح بخروجهم من سجن نابلس الكبير باعتباره جزءا من جيش الدفاع، لا يمكن أن يعتبر مجرما أو مشبوها أو متهما أو مُدانا.

عندما يقوم فلسطينيون بقتل اسرائيلي، جنديا أو مدنيا، فان اسمه وصورته وتفاصيل لائحة اتهامه تُنشر في وسائل الاعلام على الفور. هو يصبح محكوما بالمؤبد تلقائيا، ورئيس حكومته أو رئيس تنظيمه يعتبران مسؤولين، وبالتالي هدفا للاعتقال أو الاغتيال. الجنود الذين يقتلون مدنيين فلسطينيين يختبئون تحت ظل الجيش الاحتلالي الظليم، اسمهم لا يُنشر على الملأ وقادتهم ورئيس وزرائهم لا يعتبرون مسؤولين.

المعتقلون الفلسطينيون يُقتادون الى محكمة عسكرية، التي هي جزء من الآلة العسكرية الاحتلالية التي تقمع السكان المدنيين، والتي تعتبر مقاومة الاحتلال، سواء بالتظاهر أو رفع الأعلام أو غير ذلك، جريمة. هذه الآلة هي التي تقوم بالإدانة واصدار الأحكام. قضاتها مخلصون لمصلحة حماية المحتل والمستوطن.

للوهلة الاولى يُدان كل فلسطيني ويُسجن كانسان قام بارتكاب مخالفة جنائية. ولكن التفرقة الفظة في ظروف الاعتقال تبرهن على أن السجين الأمني الفلسطيني لا يعاقب كفرد، وانما كممثل لمجموعة في اطار القمع الشامل لهذه المجموعة. خلافا للقانون الدولي، الاغلبية الساحقة من السجناء الفلسطينيين ليست مسجونة في المنطقة المحتلة، وانما في اسرائيل. وخلافا للأسطورة المفبركة، اسرائيل لا تحترم حق زيارة الأقارب للسجناء بصورة منتظمة. الجيش يبذل قصارى جهده لعرقلة الزيارات بذرائع أمنية وتقنية مختلفة. الأقارب من الدرجة الاولى وحدهم (والدون وأشقاء وأبناء) هم فقط الذين يُسمح لهم بزيارة السجناء، ولكن مئات منهم لم يحظوا بهذه الزيارة بالمرة طوال سنوات عديدة. حق استخدام الهاتف بصورة يومية متاح للسجناء الجنائيين، بمن فيهم أشدهم خطورة، ولكنه محظور على السجناء الفلسطينيين الأمنيين والذين البعض منهم يحمل الجنسية والهوية الاسرائيلية. هذا الحظر يأتي بذرائع أمنية واهية وغير مقنعة. مسار تخفيض العقوبات والعفو مفتوح أمام اليهودي (خصوصا اذا كان مستوطنا) ومسدود تقريبا بصورة محكمة أمام الفلسطيني.

لا غرابة أن الفلسطينيين يؤيدون كل عمل ـ مثل اختطاف الجنود ـ يحاول تحطيم قواعد هذه اللعبة القائمة على التمييز. كل سجين فلسطيني يعبر من خلال تاريخه الشخصي عن الحرية التي تعطيها اسرائيل لنفسها في تجذير ثقافة فرعية متطرفة قائمة على التمييز والكيل بمكيالين والتفرقة بين دم ودم وانسان وانسان وشعب وشعب.

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك في قاعة محكمة عوفر القريبة من مدينة رام الله

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) ـ 2006/8/23

ايران تحاول كسب الوقت.. تعرض التعاون وتخفي معلومات لمواصلة تقدمها نحو القنبلة

■ بيان ايران للسفراء الستة أمس حول استعدادها للشروع في مفاوضات حثيثة على جملة الحوافز ليس سوى محاولة اخرى، في سلسلة طويلة ومضنية من المحاولات، لتضليل الاسرة الدولية سعيا لكسب الوقت في الطريق الى اكتساب القدرة على انتاج سلاح نووي. والى ذلك اكتشفت محافل استخبارية اوروبية في حديث مع «يديعوت احرونوت» بانه وصلت الى ايديهم معلومات تشير الى تقدم آخر لايران في الطريق الى القنبلة الاولى.

وقالت ايران نعم لرزمة الحوافز التي اقترحها العالم، ولكن ردها الغامض هو كل شيء عدا «نعم». ايران، وهكذا ايضا قال صراحة أول أمس الزعيم الروحي خميني، لن تكون مستعدة للتنازل عن الخيار النووي. وايران تدعي بان هذا خيار مدني فقط ولاغراض سلمية، وأنها لن تتنازل عن حقها المكتسب (حقا المكتسب) حسب ميثاق منع انتشار السلاح النووي في تخصيب اليورانيوم بنفسها.

اما الغرب فيقول انه لا يصدق ايران ولهذا فهو يطالبه باكثر مما يطالب باقي الدول الموقعة على الميثاق. وبين النهجين لا يحتمل حل وسط حقيقي، وواضح أن المفاوضات التي تتحمس لها ايران جدا ستنتهي بانفجار. الايرانيون يفهمون ذلك، ولكنهم يسعون الى كسب الوقت.

ايران ترقص تانغو مع العالم. ستقصر الصفحة من أن تتضمن كل الموافقات وبعد ذلك نقاط الرفض الايرانية. وفي هذه الاثناء السنوات تمر، والقوى العظمى لا تتمكن من الوصول الى رأي موحد (لا سيما بسبب النهج الروسي والصيني)، وايران تواصل الى الامام بكامل الزخم. والعالم ظاهرا تعلم الدروس من اخفاقاته بمنع العراق، كوريا الشمالية، الباكستان وليبيا من الوصول، او الاقتراب جدا، من الخيار النووي – اما عمليا فانه يخلق مثل هذا الاخفاق مجددا.

كم تبتعد ايران عن القنبلة؟ هذا منوط بمن يطرح السؤال. في اسرائيل يعتقدون أنها تبتعد مسافة بضعة اشهر فقط من نقطة اللاعودة. فما هي تلك النقطة حسب الاستخبارات العسكرية؟ لاعداد قنبلة ذرية في المسار المركزي الذي يسير فيه الايرانيون يجب تحقيق يورانيوم خام (لدى الايرانيين منه بوفرة) وتخصيبه في عملية مركبة لدرجة تركيز 93 في المئة. وتسمى هذه العملية «دائرة الوقود النووي».

وترى الاستخبارات الاسرائيلية في هذه النقطة كمرحلة يعرف الايرانيون فيها كيف يحلون كل المشاكل الفنية ـ العلمية لديهم ولا سيما في المرحلة الثالثة من تخصيب اليورانيوم ـ مرحلة الطرد المركزي ـ فيكملون كل الدائرة. ومن هناك سيتقدمون للامام، كما يخشى الخبراء، فانه حتى لو استؤنفت الرقابة الدولية على ايران، فانها لن تكون الا على المواقع المعروفة. وبتعبير آخر فان الايرانيين يمكنهم أن يعرضوا على مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطا «قانونيا» ولكنهم سيأخذون المعلومات التي جمعوها فيستخدمونها عسكريا في مواقع سرية. في هذا الوضع سيكون من الصعب جدا منعهم من انتاج قنبلة نووية.

رونين بيرغمن
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/23

حرب لبنان الثانية اثبتت قصور القوة العسكرية

على الحكومة السعي لاقامة علاقات جديدة مع العرب.. والتفاوض لاعادة الجولان والضفة

■ تفوه ايهود اولمرت بتصريحه الأحمق عندما قال إن الحرب في لبنان هي رافعة لدفع خطة الانطواء. لكنه سارع الى التراجع عن اقواله عندما لاحظ رد الفعل الغاضب في المعسكر البرتقالي الذي دعا الى مغادرة لبنان اذا كانت تهدف الى ترحيل المستوطنين من الضفة. في الوقت الراهن خفت حدة النيران تاركة من ورائها حكايات بطولية وعددا كبيرا من الضحايا في صفوف المستوطنين المتدينين في المناطق، واولمرت أطلق الى الأجواء استنتاجه بأن فكرة الانطواء قد سُحبت.

في خضم المعركة وتحت العبء الذي ألقته على كاهل الدولة، تم كبت معنى التحدي الذي أطلقه المستوطنون في المناطق. فقد وضعوا أمام الدولة شرطا حتى يُضحوا بأنفسهم من أجلها: عليها أن تشطب من جدول اعمالها خطتها للانسحاب من اغلبية مناطق الضفة. بذلك فتح متعصبو المعسكر البرتقالي بوابة للرفض الجماعي للخدمة وبدرجة لا مثيل لها من الناحية العملية. هم وضعوا الدولة بموقفهم هذا أمام وضع ابتزازي: هم مستعدون للوفاء بالتزاماتهم المدنية والاستجابة لأوامر الاحتياط فقط اذا قبلت الدولة مطالبهم الايديولوجية. واذا سارت الحكومة المنتخبة في طريق لا يروق لهم فانهم سيتركون ارض المعركة. هذه السابقة التي لا يوجد لها مثيل من حيث خطورتها وآثارها ليست مشمولة ضمن الجدل الشعبي الذي يتنامى منذ انتهاء الحرب: الاهتمام مُركز على نتائج المعركة الملموسة وأصدائها السياسية.

تجاهل دعوة المستوطنين لرفض الخدمة يتلقى الدعم والتعزيز من قرار رئيس الوزراء السياسي بالتخلي عن فكرة الانطواء. أصحاب العلاقة بالأمر ومن ضمنهم الجمهور العريض الذي خرج من الحرب مرهقا ومنزعجا، يبدون كمن اتخذ قرارا بعدم التركيز على هذه الظاهرة لانها لم تعد ذات صلة: اذا لم يكن الانسحاب من الضفة متوقعا فلماذا التركيز على حركة الرفض الايديولوجي التي تمخضت عنها؟ هذا الهرب من الواقع لن يصمد على المدى الزمني.

ذلك لأنه يستوجب على رئيس الوزراء ـ سواء كان اولمرت أو من سيأتي مكانه ـ أن يقترح جدول اعمال وطنيا جديدا. فكرة الانطواء كانت نصب عين الحكومة الحالية حيث أن اولمرت قال في خطاب التنصيب إن الانطواء هو «سبب وجود» حكومته، واذا شُطبت هذه المبادرة عن جدول الاعمال، فما هو مبرر وجود الحكومة؟ هذه ليست قضية شكلية، على قيادة الدولة أن تطرح على الجمهور خطة عمل مركزية ومهمة وطنية تسعى الى تحقيقها. هذا التوقع من الحكومة مفهوم بالتحديد في الفترة التالية للحرب. الشعب استحق أفقا من الأمل وهدفا ايجابيا. اولمرت يستجيب لهذه الحاجة عندما يعلن عن إعمار الشمال كتحد وطني، ولكنه يخطئ اذا ظن أن خطوات مثل تنظيم زيارة المدراء العامين ووسائل الاعلام للشمال التي تبشر بالنشاط المكتبي، هي الرد الصحيح. اصلاح أضرار الحرب واعادة الحياة الى الشمال يفترض أن تكون جزءا من جدول اعمال الوزارات والسلطات المحلية ذات العلاقة. هذه المهمة، مهما كانت عاجلة وهامة، لا يمكن أن تعتبر بشارة جديدة تستوجب حشد الصفوف والطاقات على المستوى الوطني.

الدولة بحاجة الى جدول اعمال جديد، وتحد خاص يستوجب قوة إبداعية وتركيزا للموارد البشرية والعملية بدرجة غير مسبوقة. الهدف الذي يجدر وضعه الآن هو اقامة علاقات جديدة مع العالم العربي. الحرب برهنت على قصور القوة العسكرية الاسرائيلية وشدة الاستفزاز الذي تشكله استمرارية وجود المطالب الفلسطينية والسورية من اسرائيل. من المحتمل أن يكون مقدرا لاسرائيل أن تكافح من اجل وجودها في مواجهة الكراهية المشتعلة من قبل الاصولية الخمينية، ولكن حتى لو كانت الحال كذلك فمن الأفضل التأهب لها من دون عبء المناطق المحتلة. الحرب الثانية في لبنان وضعت على كاهل الحكومة (مهما كانت تشكيلتها) مهمة قيادة الجمهور نحو لحظة الافتراق عن الجولان والضفة. هذه المهمة تعيد تهديد حركة رفض الجنود البرتقاليين للخدمة الى جدول الاعمال.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2006/8/23

السلام ليس نزوة وانما هو ذخر استراتيجي لوجودنا

سلام مع سورية ودولة فلسطينية يحمي اسرائيل من تهديد ايران والاسلام

■ المجابهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية، الاسرائيلية ـ السورية، تصب في مصلحة ايران التي تسعى لابادة اسرائيل وتشكل أرضا خصبة لتوسيع المقاومة لاسرائيل في الشرق الاوسط والدول العربية والعالم كله. في الساحة الداخلية العربية يستغل أتباع حزب الله والاسلام المتطرف الصراع مع الفلسطينيين وسورية من اجل تبرير أعمالهم ضد اسرائيل وتوحيد العالم العربي وحشده حولهم. من الصعب جدا اقناع العالم عموما، والعالم العربي على وجه الخصوص، بعدالة طريقنا في الوقت الذي تبرز فيه اسرائيل في السنوات الأخيرة كدولة احتلالية تسيطر على 3,5 مليون فلسطيني وتقمعهم من دون توقف. استمرار الاحتلال يزعزع الشرعية الدولية لاسرائيل في أرجاء العالم، ويُبرزها كطرف معتد في الشرق الاوسط.

من الناحية العسكرية، الحرب مع الفلسطينيين تعزز وضع أعدائنا من الشمال ومن الشرق. من قبل اندلاع المجابهة في الشمال اضطرت قوات كثيرة لتولي الأمن الجاري في أرجاء الضفة بدلا من أن تتدرب وتستعد لمجابهة عسكرية عنيفة محتملة في كل لحظة. كما أن الجانب المالي تأثر من ذلك إذ اضطر الجيش لتحويل موارد ضخمة للحفاظ على المستوطنات ومقارعة الفلسطينيين على حساب أيام التدريب والتسلح استعدادا للمجابهة مع الدول العربية والتنظيمات الارهابية.

بدلا من التدرب على القتال في مواجهة العدو، اضطر جنود المدرعات والهندسة وسلاح المشاة الى الوقوف على الحواجز ساعات طويلة في أرجاء الضفة، والتجول في داخل القرى الفلسطينية بحثا عن المطلوبين.

اضافة الى ذلك الحرب في الشمال كشفت حقيقة أن الفصائل الفلسطينية قد درست خلال سنوات الانتفاضة طرق عمل الجيش الاسرائيلي بصورة دقيقة ونقلت المعلومات الى أطراف معادية مثل ايران وحزب الله. كل هذه الأمور أضعفت من قوة الجيش الاسرائيلي وأضرت باستعداد الجيش للحرب القريبة.

في داخل المجتمع الاسرائيلي برهنت الحرب في الشمال على أنه حتى لو كانت هناك اختلافات في الآراء حول ضرورة العملية العسكرية والتكتيك المستخدم فيها، إلا أن الاجماع الوطني حولها أكبر من أي وقت مضى.

عندما لا تكون هناك قضية سيطرة على شعب آخر، واقامة مستوطنات، واحتلال لاراضي الغير، يحصل الجيش والحكومة على كامل الدعم الجماهيري الاسرائيلي لمكافحة الأعداء الذين يرغبون في ابادة الدولة كلها.

مع انتهاء القتال في الشمال، يتوجب على المجتمع الاسرائيلي أن يستوعب الحاجة الفورية للسعي بسرعة نحو السلام مع سورية والفلسطينيين، واقامة دولة فلسطينية مجاورة لدولة اسرائيل وحل الصراع مع سورية وانهاء الاحتلال وترسيم حدود دائمة بين اسرائيل والفلسطينيين باعتبارها حاجة استراتيجية تُمكّن اسرائيل من الوقوف راسخة قوية في مواجهة التهديدات المتزايدة من قبل ايران والحركات الاسلامية المتطرفة الراغبة في ابادتها. اتفاقات السلام وحدها، مع الفلسطينيين والسوريين، هي التي تستطيع عزل الاسلام الاصولي وتحقيق الاعتراف النهائي المطلق من العالم العربي بمكانة دولة اسرائيل وحقها في الوجود.

السلام ليس مجرد نزوة في ظل الواقع الجديد، وانما هو ذخر استراتيجي من الدرجة الاولى يتيح لاسرائيل مواجهة المخاطر الوجودية. من الناحية الاخرى، استمرار المجابهة في الضفة وغزة، وكذلك الصراع مع سورية، سيبقيان كحجر الرحى الموضوع على رقبة اسرائيل، وسيمسان بمناعة الجيش الاسرائيلي وقدرة الدولة سياسيا وداخليا على مواجهة التهديدات الوجودية من الخارج.

ياريف أوفنهايمر
سكرتير حركة «السلام الآنش
(معاريف) ـ 2006/8/23

اخطاء وقعت في الحرب.. وكل جندي خدم يوما في لبنان ليس منظرا ولا بد من لجنة تحقيق رسمية

■ الحق الكامل للمواطنين هو التظاهر ضد حكومتهم. وحقهم الكامل هو المطالبة باستقالة رئيس وزراء حكومتهم، الوزراء، وقادة الجيش، وحقهم الكامل هو الاختلاف مع سياسة الحكومة، الاستراتيجية والتكتيك.

حقهم الكامل، توجد حدود، والحدود هي الديمقراطية ذاتها.

الديمقراطية الاسرائيلية، وهي ديمقراطية مدنية، هكذا تحدد في بدايات الدولة، وذلك عندما قام دافيد بن غوريون بعملية التطهير السياسي الكبيرة في الجيش الاسرائيلي ووضع تحت قيادة الحكومة والكنيست. فكون المواطن يلبس زيا (عسكريا) وله رُتب (عسكرية) لا يعطيه شيئا. حسب الأسس والنماذج الديمقراطية الاسرائيلية، أي حقوق سياسية أكثر من غيره.

ظاهرة الجنود العائدين من ساحات القتال، والذين يُجرون الحسابات في الميادين العامة في المدن مع السياسيين حول الترددات، وضعف الادارة، واضاعة أهداف الحرب ومنع تحقيق الانتصار على يد المحاربين، يمكنها أن تتطور بسهولة لتعريض الديمقراطية لخطر حقيقي.

ففي الديمقراطية يعتبر أمرا مسموحا به، بل واجبا، أن يكون للحكومة المنتخبة وجهة نظر واسعة للمصالح القومية، حتى وإن كانت تلك متناقضة مع رغبة إشراك كتيبة من الاحتياط هنا أو هناك. من الحق، بل ومن الواجب، أن يكون للحكومة جدول أولويات في الميزانية، بما في ذلك ميزانية الدفاع، حتى عندما يكون ثمنه تعريض حياة بعض الجنود للخطر. إن مصادر تمويل اسرائيل محدودة، وتخصيصها بين الاستخدامات المختلفة يرتكز أساسا على أفضليات بين هذا الهدف أو ذاك. وهذا عبارة عن تطوير عنيف لما يُعرف بالمخاطر والاحتمالات. يمكن تدريع كل دبابة الى أن تصبح غير قابلة للاختراق نهائيا، ولكن بأي ثمن يتم ذلك وعلى حساب ماذا؟ على حساب المستشفيات؟ توظيف في الشوارع ومنع وقوع حوادث طرق؟ عمليات عسكرية يومية في المناطق؟ تطوير وسائل قتالية ضد العدو الايراني؟ هذه هي الدوافع، وهذه هي الأسس التي تتخذ الحكومة قراراتها بناء عليها باستمرار. لذلك، فهي التي انتخبت وهي التي فازت بثقة الكنيست. يمكن أن لا نتفق معها، ولكن لا بد أن نذكر بأن حكومة تكون مضطرة للاختيار بين البدائل، لن تخون وظيفتها، بل تقوم بها.

اثناء وقوع حرب لبنان الثانية تم الكشف عن مجموعة من الأخطاء وحالات الفشل في عملية التنفيذ اللوجستي من التي كان يجب عدم حدوثها، وليس لها مبرر لتقع (نقص في الماء والكهرباء، مثلا)، وكتلك التي تقع في كل عملية على مستوى واسع وبحجم كبير ومعقد (عدم تنسيق لنسبة قليلة من الذخائر اللازمة، مثلا). ليس كل جندي احتياط مكث في لبنان وعاد يعتبر مُنظرا عسكريا، يمكنه محاكمة ومقاضاة وجهة نظره العسكرية الضيقة – أي احتياجات عسكرية هي التي كانت مطلوبة أكثر. نعم، إن الجيش، في بعض الحالات، يُجندنا، وبعد ذلك تقرر الحكومة، فمن منظار قومي واسع، الذي يوجب علينا الانتظار، بل حتى المكوث في البيت دون اشتراك فعلي في الحرب، هذه ليست خيانة. بل انها سياسة.

وهل تم تحقيق جميع الأهداف في الحرب؟ من الطبيعي أن «لا». فالحرب قد اندلعت فجأة، وأهدافها صيغت على عجل. وفي بعض الاحيان بارتجال، وذلك خلال الحرب، ولكن ليس في ذلك ما يجعلنا نقول بأن الجنود الذين قُتلوا فيها قد «سقطوا دون ثمن»، بسبب الحكومة وبذنبها.

الادعاء بأن حكومة اولمرت لم تسمح للجيش بأن يحقق الانتصار القريب، هو عبارة عن جرح يوازي تهمة الخيانة القومية، وكطعن الجيش الاسرائيلي المحارب بسكين في ظهره، لذلك لا بد من وزن هذا الاتهام بتمعن، وخصوصا اذا كان يُسمع من قبل جنود مصابين أو من عائلات ثكلى، حيث أنه يوجد لأقوالهم ثقل معنوي تقليدي وشخصي باستمرار.

كذلك الادعاء حول الفصل التام بين القيادة العليا (العسكرية) وبين الجنود المحاربين في الميدان، لا يمكن اعتماده وتصديقه على نحو فوري ايضا. ففي حالات معينة يكون مثل هذا الفصل إجباريا، وينبع في الأساس من التركيبة الهرمية للجيش ومن زاوية نظر مختلفة ما بين ضابط كبير وضابط صغير، واحيانا يكون عبارة عن نوع من الوقاحة غير المحتملة.

إن جميع الشكاوى والانتقادات من قبل رجال قوات الجبهة والداخل لا بد أن يتم التحقيق فيها، والأفضل أن يكون ذلك على أيدي لجنة تحقيق رسمية (حتى لو كان يوجد في اسرائيل مكتب للمراقب العام)، وزيادة على ذلك، علينا جميعا، بما في ذلك رجال القوات الاحتياطية المحتجين وعائلاتهم، وأن لا ننسى شرطين أساسيين لاستمرار وجود دولة اسرائيل: الجيش الاسرائيلي قوي.. وديمقراطية قوية.

سيفر بلوتسكر
(يديعوت احرونوت) ـ 2006/8/23

توقفوا عن تصفية حسابات آخر الموسم

لن يتحقق السلام.. نحن امام صراع طويل ومستديم يتعلق بوجودنا وبقائنا

■ كثيرون من اليسار وأنصار حزب كديما أدركوا الآن وعبر الطريق غير المرغوب، أن فكرة فك الارتباط والخطط المتشعبة عنها كـ«الانطواء» قد فشلت. فشلت لدرجة أنه يتوجب اقتلاعها من القاموس الصهيوني.

ولكن، لشدة المفاجأة، الى جانب التيار العقلاني الداعي الى تدارس اخفاقات الماضي، وأخطاء الحرب الحالية، بآثارها السياسية، هناك من أنهوا منذ الآن عملية التمحيص واستخلاص العبر، ومن هناك ينطلقون مهرولين نحو مشروع السلام القادم.

هذه الاصوات التي تتعالى في السياق من جانب الوزراء ديختر وبيرتس وتامير وكابل، تدعو الى السلام مع سورية الآن وهنا. هذا ما كتبه أوري أفنيري (2006/8/20) إذ قال ان اعادة هضبة الجولان من شأنها أن تحل حزب الله في لبنان، وان الحرب عموما كانت حرب دفاع عن المستوطنات في هضبة الجولان.

ولكن على مسافة غير بعيدة منه، في الفراغ السياسي الذي يشعر به أنصار اليسار ـ فك الارتباط والانطواء ـ تتردد اصوات أكثر اعتدالا. ولكن تحت العناوين التي تقل نزوة عن تلك التي أطلقها أفنيري، تختبئ أفكار لا تقل عن أفكاره إشكالية.

في هذا المضمار كان من المؤسف أن نرى بن درور يميني – الذي تراجع عن دعمه لفك الارتباط الذي أسماه في حينه «التسوية العقلانية» (معاريف، 2005/12/23) التي لن «تقضي على القسام أو على رغبات حماس»، وانما اتفاقا موجها حسب رأيه لـ«الدولة اليهودية والديمقراطية مع اغلبية يهودية» – يدعو الآن لـ«محاسبة النفس» (معاريف، 2006/8/18)، ويتحدث ايضا مؤيدا لخطط كمبادرة جنيف والمبادرة السعودية. من خلال هذه النداءات والدعوات، نعود نحن الى الأفكار التي قد صحونا منها أصلا مثل حق العودة (لدولة اسرائيل)، التنازل عن القدس. الورقة لا تتسع لاعادة البحث مرة اخرى في نواقص هذه المشاريع وسلبياتها.

الخوف الأكبر هو أنه في هذه الايام التي تتميز بالفراغ السياسي، وحيث يُخيم خطر الإقالة فوق رأس اولمرت وغيره من القادة الكبار، الأمر الذي قد يؤدي الى قيامهم وتبني هذه الخطة أو تلك التي تروق للاعلام فقط من اجل النجاة بأنفسهم والتملص من التحقيق. بهذه الطريقة وُلدت استراتيجية الذريعة الاولى، وهكذا كانت الذريعة الثانية. واذا أصبحنا ضحايا لخطة سياسية هذيانية، فاننا نكون أمام ذريعة ثالثة.

من أيد الانطواء ويتراقص بين خطط خيالية، ينسى أن الخطة السياسية ليست صرعة رائجة عابرة، وانما هي مسألة نعلق معها في مراحل التنفيذ والمبادرة والنتائج النهائية. أما الأضرار فتبقى معنا لسنوات طويلة.

السعي الى التوصل الى اتفاق سلام يعطي الأسد الابن هضبة الجولان ويتنازل للفلسطينيين عن مناطق اخرى، معزولة عن الواقع مرة اخرى. أصحاب هذه الدعوات لا يدركون أن السلام لا يُفرض فرضا حتى وإن بذلنا جهدا كبيرا، أو حتى إن هددنا بالحرب.

ربما آن الأوان لقول ما لم يتجرأ أي أحد على ترديده: السلام لن يكون، خصوصا في الزمن القريب. كما أنه لا تظهر في الأفق حمائم السلام، لذلك آن الأوان للتوقف بدلا من سياسة ملاحقة الصرعات الرائجة ومبيعات التصفية في آخر الموسم. التوقف وقول ما لا يروق للسامعين: نحن أمام صراع متواصل ومستديم. ومن سيكون أقوى في عقيدته وحقه، هو الذي سيبقى. المسألة هي مسألة بقاء، وليست مسألة سلام لشدة الأسف.

وحين قررت حكومة ايهود اولمرت ان تشن حربا على حزب الله في لبنان، برزت في اوساط الجمهور (الاسرائيلي) مطالبة بتشكيل حكومة طوارىء وطنية واشراك عدد من الاشخاص في هذه الحكومة من ذوي التجربة الغنية (الامنية) امثال: ايهود باراك، بنيامين نتنياهو، دان مريدور، وذلك لان اولمرت من جهة وعمير بيرتس من جهة ثانية لا يمتلكون التجربة الكافية لهذا الامر. لكن رئيس الوزراء تجاهل مثل هذه النداءات، وربما لاعتقاده التام (والشكر بذلك ايضا) ان سلاح الجو الاسرائيلي وحده ولعدد من الوحدات العسكرية الخاصة في الجيش الاسرائيلي يمكن أن يوفروا انتصارا لاسرائيل وان يكون ذلك مضمونا، ولكن، يبدو ان آماله خابت في هذا الشأن.

لقد اكتشفت اخطاء وحالات فشل خطيرة جدا، سواء في المستوى السياسي أو العسكري، وتعاظم بين اوساط الجمهور الاسرائيلي الاحساس بان رئيس الوزراء ووزير الدفاع لا يسيطرون على الوضع. فلبياناتهم اليومية التي كانا يخرجان بها على الشعب في الايام الاولى من الحرب، وعن الانجازات الكبيرة العريضة التي ستحققها هذه الحرب لاسرائيل، اكتشف انه لم يكن لها أي غطاء فعلي. فمعظم الاهداف لم تُحقق. والحكومة بدت (صراحة) مشوشة ومهزومة. واظهرت للجيش في عدد من الحالات، مواقف وأوامر، كانت في بعض الاحيان متضاربة. وقد اضيف الى ذلك، العديد من شهادات الجنود الذين كانوا في ميدان المعركة، وكذلك الحديث عن قيادة للقوات غير دقيقة عن نقص خطير (في بعض الاحيان) في التجهيزات والمعدات الاساسية التي ظهرت اثناء العمليات القتالية في الميدان، وان اصواتا كثيرة تتحدث حول مواضيع بالغة الاهمية يتحدث بها كبار ضباط الجيش هناك في الشمال، وعن الالاف الذين اجبروا على ترك منازلهم او في احسن الاحوال المكوث في الملاجئ ضمن ظروف بالغة الصعوبة. وقد كانت هناك، كما هو مفهوم، انجازات لا يمكن التغاضي عنها من التي حققها سلاح الجو الاسرائيلي وبعض الاهداف التي لا يمكن التفاخر بها من التي انجزها وتستحق التقدير والعديد من الحالات التي شهدت تضحيات للجنود في الميدان. ومع ذلك، فان الفشل والاخفاقات الحكومية غطت على كل تلك الانجازات وكل التضحيات. وعند انتهاء الحرب، ظهرت اسرائيل كدولة مضروبة ومجروحة عميقا وعلى انها دولة فقدت ـ فيما فقدت ـ قوة ردعها التي كانت تتمتع بها.

ليس هذا منطقيا ان تلقى على رئيس الوزراء كل تلك المسؤوليات وحالات الفشل والاخفاقات التي حدثت منذ ان خرجت وحدات الجيش الاسرائيلي من لبنان قبل ستة أعوام، ومع ذلك، «وكما أعلن هو بنفسه شخصيا» فان الاحداث التي وقعت مؤخرا هناك، هي كلها تقع على عاتقه ومسؤوليته.

ولكي نقوي الروح – المعنوية – لدى الشعب في الدولة، فقد عادت رئيسة الكنيست الحالية، النائبة داليا ايتسيك وقدمت الاقتراح السابق حول ضرورة تشكيل حكومة طوارئ وطنية. ويبدو أن الاقتراح حظي «بقبول وموافقة الكثيرين من بين نواب الكنيست» بما في ذلك نواب من حزب «كديما» نفسه. فالاحساس، بان هذه الحكومة، وبتركيبتها الحالية التي دخلت بها الحرب الاخيرة، قد فقدت كثيرا من ثقة الجمهور بها، ولذلك، فان حكومة طوارئ تبدو الان ضرورية بناء على استطلاع ورؤية معتمة ومتشائمة لعدد غير قليل من الخبراء في شؤون المنطقة، من الذين يتوقعون اندلاع جولة جديدة من المواجهة بين اسرائيل وحزب الله.

ويبدو أن ايهود اولمرت مستمر في تجاهل هذا الاقتراح. ومن خلال محاولته الاثبات على قدرة صمود وعيش هذه الحكومة، قام وأعلن بانه سيبذل جهودا قوية لاصلاح الاخطاء والاخفاقات التي برزت واكتشفت في الاونة الاخيرة. وهو بدوره ـ أيضا ـ لم يشطب نهائيا امكانية تشكيل لجنة فحص، وذلك بالتنسيق مع الرأي الذي صدر عن المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية. ومن المشكوك به ما اذا كان هذا الجمهور الذي أكثر كثيرا من الفشل والاخفاق سوف يتأثر من مثل هذه التعهدات. اننا نشهد باستمرار، ويوما بعد يوم، تنامي وتقوية هذه المطالبة والاحتجاجات الجماهيرية العامة المتصاعدة ضد قيادة الدولة. ونرى تقرير الانطباع بان حكومة كهذه لا يمكنها ان تستنفد كل ايام ولايتها، وان انتخابات جديدة لا يمكن منع حدوثها مطلقا.

يوسف حريف
(معاريف) ـ 2006/8/23

لا مفر من انتخابات جديدة.. هذه حكومة فقدت ثقة الجمهور وبقاؤها اصبح مستحيلا

■ سنة 1967، وخلال فترة الانتظار التي سبقت اندلاع حرب الايام الستة (حزيران ـ يونيو)، شعر الجمهور الاسرائيلي بحالة من عدم الامن وشكك فيما اذا كانت القيادة في تلك الايام ستكون قادرة لمواجهة مصر، التي سبق وان هددت بشن حرب على اسرائيل، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع كان في ذلك الوقت ليفي اشكول، ومعه عدد كبير من الاحزاب، من اليمين ومن اليسار، طالب بحدة تعيين الجنرال موشيه ديان وزيرا للدفاع، رئيس الاركان (في ذلك الوقت) وصاحب التجربة الغنية جدا لذلك المنصب. أما حزب ليفي اشكول نفسه، وعلى رأسهم سكرتيرة الحزب غولده مائير، فعارضوا ذلك. وحسب ما يذكر الجميع، فقد اقتبست غولدا مائير على أنها قالت: «لا اريد أن اتقاسم الانتصار مع احد»، وفي نهاية الامر، فان الحزب لم يقدر على الصمود أمام ضغط الرأي العام، وتم تشكيل حكومة ائتلاف وطني، وتم تعيين موشيه ديان وزيرا للدفاع.

وحين قررت حكومة ايهود اولمرت ان تشن حربا على حزب الله في لبنان، برزت في اوساط الجمهور (الاسرائيلي) مطالبة بتشكيل حكومة طوارىء وطنية واشراك عدد من الاشخاص في هذه الحكومة من ذوي التجربة الغنية (الامنية) امثال: ايهود باراك، بنيامين نتنياهو، دان مريدور، وذلك لان اولمرت من جهة وعمير بيرتس من جهة ثانية لا يمتلكون التجربة الكافية لهذا الامر. ل